



وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا  
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE

# دليل الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية بموريتانيا





# الثروة

# الحيوانية





وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا  
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE

# دليل الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية بموريتانيا





معلومات عامة  
عن دولة موريتانيا



بالإضافة إلى المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة، فضلا عن المقدرات المناخية المميزة لإنتاج الطاقات المتجددة بكميات كبيرة.

وقد وصل معدل النمو الاقتصادي في موريتانيا إلى 5,6% عام 2019 قبل أن يسجل انكماشاً بنسبة 2,3% بسبب تفشي وباء كورونا، لكن النمو الاقتصادي للعام 2021 يتوقع أن يتجاوز 3%، مع مواصلة الصعود خلال العامين القادمين ليتجاوز 6% خلال العام 2023.

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في منطقة غرب إفريقيا على مساحة 1,303,700 كم<sup>2</sup>، وتشكل نقطة وصل بين غرب وشمال إفريقيا، وتتميز بشواطئها الجذابة المطلة على المحيط الأطلسي بطول 754 كلم، كما تتوفر على مساحات صحراوية شاسعة تزينها الكثبان الرملية الساحرة والسلاسل الجبلية الشاهقة. ويبلغ التعداد السكاني لموريتانيا حوالي أربعة ملايين ونصف شخص، وتتوفر على مقدرات اقتصادية كبيرة من المعادن والمحروقات والثروة الحيوانية والسمكية



كما أصبحت موريتانيا نموذجا رياديا في المنطقة بعد نجاحها في تنظيم انتخابات رئاسية شفافة لتكريس التناوب السلمي على السلطة بين رئيسين منتخبين، وفقا لما تمليه القواعد الدستورية.



محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني  
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية



وتتميز موريتانيا من بين دول منطقة الساحل بالاستقرار الأمني والسياسي؛ فقد ضربت مثالا يحتذى في مجال القضاء على التطرف والإرهاب والتهريب من خلال وضع مقاربة أمنية اعتمدت على الجانب الفكري والسياسي من جهة وتعزيز المنظومة الأمنية والعسكرية من جهة أخرى.





دليل الاستثمار  
في قطاع الثروة  
الحيوانية بموريتانيا

# مقدمة



وسعيًا لتعزيز التنمية الحيوانية، تم تنفيذ العديد من الإجراءات من خلال البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية التي أطلقتها الدولة والمنظمات الاجتماعية المهنية والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع شركاء التنمية. وقد مكنت هذه الإجراءات من إحراز تقدم كبير في هذا المجال، ولا سيما في مجال صحة الحيوان والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للقطاع.

ولتعزيز هذه الإنجازات، اعتمدت موريتانيا في عام 2012 استراتيجية تنمية القطاع الريفي (SDSR) وقانون التوجيه الزراعي الرعوي (LOA)، اللذين يوليان أهمية كبيرة لقطاع الثروة الحيوانية. وقد تجلّى ذلك من خلال ديناميكية وطنية جديدة وإرادة سياسية واضحة والتزام من السلطات

على الرغم من أن استغلال قطاع الثروة الحيوانية لازال دون المستوى المطلوب، إلا أنه يساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني، ويمثل حوالي 70% من القيمة المضافة للقطاع الريفي ويوفر وظائف لأكثر من 70% من السكان في سن العمل.

وتتمثل المنتجات المستغلة في هذا القطاع؛ اللحوم الحمراء (بفائض 40% من الإنتاج الوطني) والحليب والجلود. وقد أدت حالات الجفاف المتكررة، وتطور الخدمات والفرص في المدن، إلى نزوح جماعي من الريف بشكل رئيسي إلى المراكز الحضرية، مما أدى إلى تغييرات في أنظمة الإنتاج الحيواني، وبالتالي انخفاض نمط الحياة البدوية من 60% في عام 1960 إلى 5% خلال العام 2020.



التدابير في تنفيذ الخطة الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية (PNDE) خلال الفترة 2018-2025 لتكون أكثر عملية وتلبية لاحتياجات المنمين والشركاء في القطاع، من خلال تحقيق الهدف العام المتمثل في التنمية المستدامة للإنتاج الحيواني وتحسين وزيادة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الحد من انعدام الأمن الغذائي وتسريع النمو والازدهار المشترك.

العامّة بالترويج الذي يركز على تعزيز الإنتاج الحيواني في موريتانيا. وفي هذا الإطار فإن إنشاء وزارة خاصة بالتنمية الحيوانية، في 26 مايو 2021، يعتبر دليلاً جلياً على الاهتمام الذي توليه السلطات الموريتانية العليا لتنمية قطاعات الحيوان والمشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة لضمان التأثير الاجتماعي والاقتصادي المستدام للثروة الحيوانية.



وقد سبق هذا القرار المهم إنشاء هيئة مالية خاصة تسمى: صندوق النهوض بتنمية الثروة الحيوانية (FPDE). بموجب مرسوم اتخذته مجلس الوزراء في 14 أبريل 2021، وينبغي أن تساهم هذه

في هذا الدليل، سناقش بالتفصيل إمكانات موريتانيا في مجال الثروة الحيوانية، وفرص الاستثمار في هذا القطاع وتوفر البنية التحتية اللازمة لذلك.



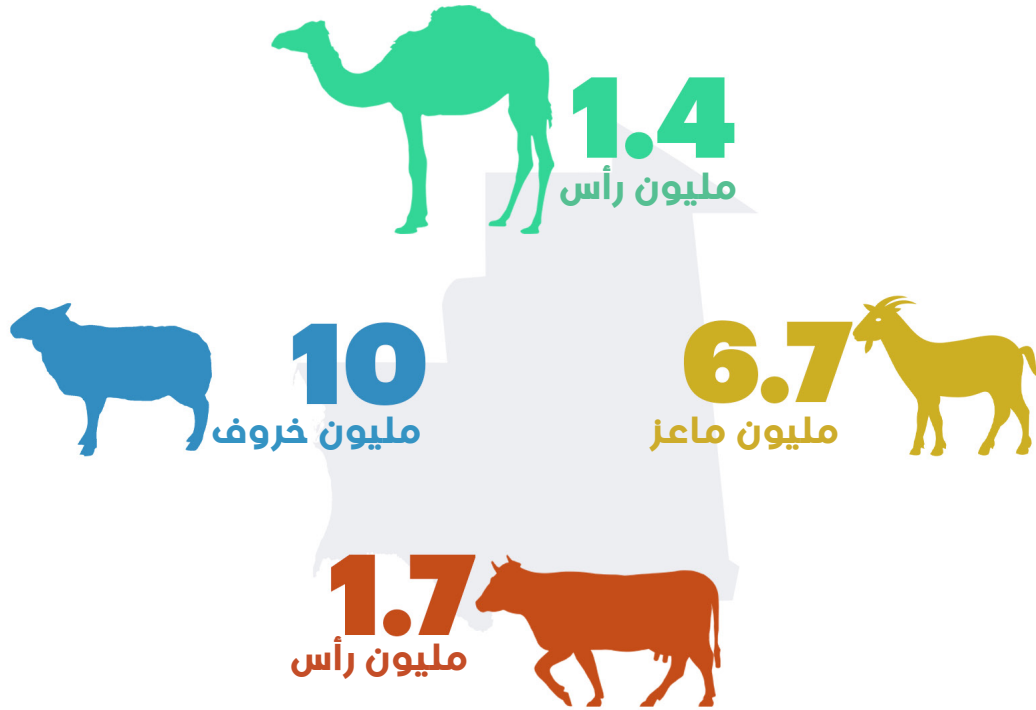
دليل الاستثمار  
في قطاع الثروة  
الحيوانية بموريتانيا

# إمكانات قطاع الثروة الحيوانية في موريتانيا



وتهدف السياسات الحكومية إلى تطوير إشراك المستثمرين لمضاعفة استغلال هذا القطاع الحيوي ومضاعفة إنتاجية ودخل المربين وتغطية احتياجات البلاد على الأقل من الحليب واللحوم الحمراء والدواجن.

تتوفر موريتانيا على موارد كبيرة من الثروة الحيوانية، وهي النشاط الرئيسي في المناطق الريفية، وتوفر، بشكل مباشر أو غير مباشر، دخلاً لـ 80% من السكان وتساهم بشكل كبير في تكوين الثروة في البلاد (21% من الناتج المحلي الإجمالي)، وفقاً لبيانات وزارة الشؤون الاقتصادية..  
ويقدر عدد قطعان المجترات بحوالي 1.7 مليون رأس من الماشية و10 مليون رأس من الأغنام و6.7 مليون ماعز و1.4 مليون من الإبل.





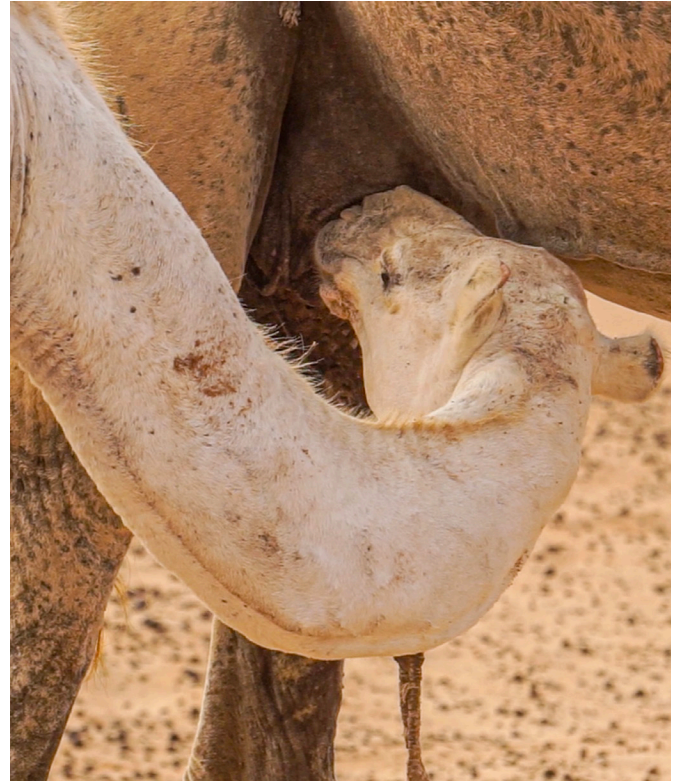
قطاع الألبان

منذ فترة طويلة في نواكشوط.



وقد تم في هذا الإطار إنشاء 6 شركات خصوصية لصناعة الألبان (تيفيسكي ، توبلي، الوطنية ، الصفا ، إيريجي ، بيلاد) ، توجد كلها في نواكشوط وتقوم باستيراد الحليب من ولايتي لبراكنة وترارزة، ومعالجته وصناعته وفقاً لعدة منتجات مختلفة.

اليوم في موريتانيا، يتم استيراد حوالي 70% من الحليب المستهلك بشكل رئيسي من دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، على شكل حليب مجفف أو UHT، بينما يمكن للمربين الموريتانيين توفير جزء كبير من الحليب المستهلكة في هذا البلد.



وتحاول الدولة خفض واردات الحليب من خلال فرض الرسوم الجمركية ودعم قطاع الألبان المحلي من خلال عنصر وسائل التنمية الحيوانية ودعم مصنع نعمة لإنتاج الحليب وكذلك المبادرات الخاصة التي كانت موجودة



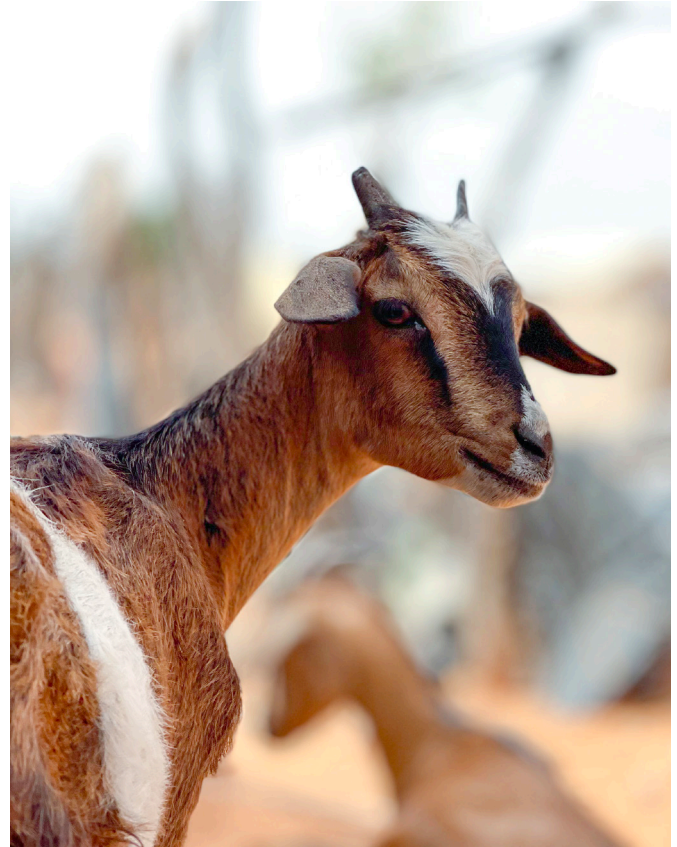


قطاع اللحوم الحمراء

تمتلك موريتانيا شبكة من أسواق الماشية تقدر بـ 120 سوقًا وتصدر ما بين 100.000 و 150.000 طن من اللحوم الحمراء سنويًا في بلدان المنطقة (بشكل رئيسي المجترات)



الصغيرة في السنغال والأبقار في مالي وساحل العاج.





قطاع الجلود

أسواق المدابغ الحديثة... وقد أدى تفشي وباء كورونا إلى إغلاق عدة مصانع للجلود كانت تعمل في نواكشوط، رغم نقص كفاءتها وضعف قدرتها الاستيعابية، وهو ما جعل الحكومة تتجه إلى دعم المبادرات الخصوصية في هذا المجال ووضع استراتيجية تجارية داخلية للقطاع من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق.

فيما يتعلق بقطاع الجلود ، فإن الإمكانيات موجودة ، لأن المواد الخام متوفرة بكثرة ، وخاصة جلود الماعز والأغنام والأبقار والإبل. ومع ذلك، فإن هناك اختلالات كبيرة داخل هذا القطاع تمنع من استغلاله بشكل جيد، من بينها نقص الحرفية على مستوى تجهيز وحفظ هذه المادة الخام وضعف القدرة المالية للفاعلين في القطاع، وصعوبات الوصول إلى



دليل الاستثمار  
في قطاع الثروة  
الحيوانية بموريتانيا

# الإطار المؤسسي للاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية

ويعد "تطوير قطاعات الحيوانات التنافسية والإدارة المستدامة لنظام التربية الشامل" أحد المكونات الأساسية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

وتم في هذا السياق وضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالقطاع الريفي، من بينها؛ استراتيجية تنمية القطاع الريفي (SDSR) بحلول عام 2025 والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (SNSA) لموريتانيا بحلول عام 2015 ورؤية 2030. قانون التوجه الزراعي الرعوي (LOAP) تمت صياغته واعتماده في ديسمبر 2012 واستُكمل بمراجعة مؤسسية للقطاع الزراعي والرعوي (RISAP) بالإضافة إلى خطة وطنية لتنمية الثروة الحيوانية والزراعة (PNDEA).

شهد قطاع الثروة الحيوانية، في السنوات الأخيرة، تطوراً ملحوظاً من حيث التشريعات المنظمة للاستثمارات الخاصة، وإنشاء استراتيجية جديدة لتطوير القطاع في أفق العام 2025، بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي وتصميم برنامج وطني للثروة الحيوانية.

وقد ركزت هذه الإصلاحات القانونية والاستراتيجية في المقام الأول على تحسين مناخ الاستثمار ودعم المشغلين في هذا المجال لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم التنموية في قطاع الثروة الحيوانية على مستوى جميع قطاعاته، بناءً على المعايير المعترف بها دولياً.

وتظهر الوزارة الجديدة لقطاع الثروة الحيوانية إرادة سياسية لتحسين إدارة الموارد الحيوانية في البلاد لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية وتحسين الأمن الغذائي في موريتانيا.



دليل الاستثمار  
في قطاع الثروة  
الحيوانية بموريتانيا

# البنية التحتية في قطاع الثروة الحيوانية

عملت موريتانيا في السنوات الأخيرة على تطوير البنية التحتية لقطاع الثروة الحيوانية، خصوصا فيما يتعلق بصحة الحيوان، وتنظيم القطاع وتحفيز الاستثمار الخاص خلال معرض الثروة الحيوانية الذي نظم في نهاية مارس 2021 في مدينة تمبذغة (الحوض الشرقي).

## المصالح البيطرية

التي تعمل على تحسين خدمات الصحة الحيوانية، من خلال الزيادة الكبيرة في حدائق التلقيح، وتحسين السلالات لرفع إنتاج الألبان وإنتاج محاصيل الأعلاف.

## الموارد المائية

التي تعمل على تحسين خدمات الصحة الحيوانية، من خلال الزيادة الكبيرة في حدائق التلقيح، وتحسين السلالات لرفع



وتتمثل أهم البنى التحتية لقطاع الثروة الحيوانية فيما يلي:

## الموارد المائية

البرك الطبيعية ، والمصادر الدائمة ، والآبار الرعوية والأحواض التي تضمن سقاية المواشي.

## إنشاء المصانع ومزارع الألبان

تم في هذا الإطار تكوين عدة وحدات لجمع الألبان وإنشاء مصنع في الحوض الشرقي بالإضافة إلى تحفيز المستثمرين الخصوصيين على إنشاء مؤسسات لصناعة الألبان

## صندوق النهوض بتنمية الثروة الحيوانية

(FPDE) ويهدف إلى تعزيز قطاع الثروة الحيوانية من خلال المساهمة في إنشاء المزارع ، وبناء المسالخ الحديثة ، وإنشاء مصانع لاستغلال المشتقات الحيوانية ، والعمل على تحسين السلالات، وإدارة الممرات الرعوية والممرات المائية الرعوية البنية التحتية وإجراء الدراسات والإشراف على المنظمات المهنية في القطاع.



## مصنعو علف الماشية

يوجد حاليا حوالي خمسة مصانع للأعلاف، لكنها لازالت بدائية ولم تتمكن من المساهمة بشكل فعال في توفير الاكتفاء الذاتي من هذه المادة التي تشهد طلبا عاليا.



## الموارد المائية

سهولة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة وبناء قدرات الخدمات العامة المسؤولة عن القطاع والمستفيدين من القطاع الخاص والمنظمات الاجتماعية والمهنية والمجتمعية.



وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا  
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE

# دليل الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية بموريتانيا





وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا  
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE



دليل الاستثمار  
في قطاع الثروة  
الحيوانية بموريتانيا



وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا  
AGENCE DE PROMOTION DES INVESTISSEMENTS EN MAURITANIE

\* مرحبا بك, في موريتانيا

\* اهلا بك في بلدك

تواصل معنا:  
info-apim@apim.gov.mr